السنة: الخامسة المجلد: 05 العدد: 01 ص ص: 43 - 57
ISSN 2543-375X EISSN 2676-1645

اقتصاد السوق الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، أية علاقة ؟
and the Social justice, any social market economy relationship?

عائشة سالمي [1]، جامعة وهران2
selmi.aicha@univ-oran2.dz
محمد سمير عياد، جامعة تلمسان
samsp13dz@gamil.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/07 تاريخ القبول: 2019/11/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة الوثيقة بن السياسة والاقتصاد، باعتبار أن السياسة هي مفتاح الاقتصاد وهي التي تحدد أُطر النظم الاقتصادية، من ناحية أخرى أن للاقتصاد الأثر الكبير في توجيه السياسة العامة للدولة باتجاه معين وتحصينها ضد التقلبات والضغوطات الخارجية ويحفظ استقرارها. وتخلص الدراسة إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي والذي يقوم على خلق مناخ مناسب لتحري التجارة والتبادل وتشجيع الاستثمار الخاص، وتتراجع فيه الدولة عن دورها كلاعب في النشاطات الاقتصادية مع حفاظها على دور إشرافي لضمان العدالة الاجتماعية، وتطوير نظم وبرامج اجتماعية وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني لتحسين الأوضاع المعيشية للفئات الضعيفة من المجتمع، باعتباره نموذجا ملائما لاقتصاديات الدول النامية، شريطة ألا يتم تطبيقه كوصفة جاهزة وإنما كإطار عام مرن يمكّن من تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: اقتصاد السوق الاجتماعي؛ العدالة الاجتماعية؛ السياسات الاجتماعية.

[1] - المؤلف المراسل

Abstract:

This study is based on the idea of the close relationship between politics and economics, taking in consideration that politics is the key for economics and it's the one that define the frameworks of the economic systems. on the other hand the economics have a big impact on guiding the general policy of the nation towards a specific direction and fortify it against the outside fluctuations and conserve its inner stability.

The study concludes that the social market economy which create a suitable atmosphere to liberate the trade and exchange and encourage the private investment, and the nation falls back on its role as the mains player in the economics activities While maintaining a supervisory role to ensure the social justice, and programs along with the civil society institutions to improve the living conditions of the low class groups of society. considering it as an appropriate model for the economies of the developing countries, as long as it's not being applied as a ready recipe but as a flexible general framework that enables social justice and economic efficiency.

Keywords: the social market economy; social justice; Social policies .

مقدمة:

رغم مرور سنوات عدّة على الحراك الذي شهدته بعض الدول العربية والذي يعتبر مطلب العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من بين أهم دوافعه، إلا انه لا يزال النقاش حول السياسات الاجتماعية والبدائل الاقتصادية مغيبا، ولا تزال النقاشات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية تعتمد على رؤى تقليدية محدودة الأفق ولا تراعي خصوصية البيئة العربية . في حين انه يستوجب على كل نخبة سياسية أن تتبنى ضمن مشروعها الانتقالي رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للعدالة الاجتماعية، تقوم ركيزتها على توفير سبل العيش الكريم لكل المواطنين، تتضح على مستوى التشريعات وكذا على المستوى العملي من خلال المشروعات والمبادرات الرامية لاستثمار أفضل للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع ولخدمة المجتمع.

ومن هنا تنبثق **أهمية هذه الدراسة** كون أنه من أهم معوقات العدالة الاجتماعية في الدول العربية، غياب المنظور الاقتصادي الموجه للحكومة وجعل سياساتها محل قرارات اعتباطية خادمة للنخبة التجارية ومراكز القوى. كما أن التركيز على النمو الاقتصادي ومؤشراته الحسابية فقط يُغيب مبدأ العدالة الاجتماعية .فالمؤشرات التي نقيس بها التقدم نحو تحقيق التنمية تتعلق بقياس نسب الفقر ومعدل البطالة والمساواة والحرمان من الخدمات والسلع العامة وليس بالاعتماد على مؤشرات دخل الفرد الحسابي والناتج القومي وحدها وهذا هو جوهر المفهوم الحديث للتنمية.مما يجعل من الضرورة الاستفادة من اقتصاد السوق الاجتماعي لخلق كفاءة اقتصادية وتحقيق التماسك الاجتماعي.

ومنه يمكن صياغة الإشكالية محور هذه الدراسة كالآتي: إلى أي مدى يمكن لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي أن تساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الأنظمة العربية بعد الحراك منذ سنة 2010؟ وهل هناك إمكانية من خلال إصلاح جزئي أو كلي في النمط الاقتصادي القائم أن تتحقق العدالة الاجتماعية؟

ومنه نطرح الفرضيات التالية:

- السياسة الاجتماعية جزء ومكون ضروري لأية سياسة اقتصادية ومن دونها لا يمكن تحقيق أي نجاح اقتصادي والعكس صحيح.

- يمكن لاقتصاد السوق الاجتماعي النفاذ إلى عمق المشكلات الاجتماعية حتى في حال كون الاقتصاد ضعيفا على غرار أوضاع الدول العربية بعد الحراك الشعبي الذي شهدته منذ سنة 2010.

لأجل الإجابة على الإشكالية نعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي من خلال تتبع نشأة اقتصاد السوق الاجتماعي ومختلف السياسات المطبقة ضمنه لتحليلها وإسقاطها على واقع الأنظمة العربية وإمكانية إجراء إصلاحات اقتصادية للتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

الخلفية المرجعية لاقتصاد السوق الاجتماعي:

1.2/ مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي:

حريّ بنا التطرق إلى مفهوم كل من اقتصاد السوق ومفهوم العدالة الاجتماعية لأجل إحاطة أفضل بالمقصود من مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي.

مفهوم اقتصاد السوق:

انطلاقا من كون أن مفهوم اقتصاد السوق مفهوما تقنيا وليس أيديولوجيا، وبالعودة أيضا إلى جلّ النظريات الاقتصادية التي نجدها في جوهرها تنطلق من الربح والذي يمثل جوهر وهدف السوق؛ مرورا من النظرية الفيزيوقراطية والنظرية الميركانتينية، إلى الاقتصاد الكلاسيكي ممثلا في آدم سميث ودعوته إلى حرية الأسواق وبأن الأسواق قادرة على تنظيم نفسها بنفسها. وصولا إلى تطور الرأسمالية ثم ظهور الفكر الماركسي بعد ذلك موجها انتقاداته للعلمية الرأسمالية. وبعد ذلك ما شهده العالم من صراع بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي مع بداية القرن العشرين وظهور النظرية الكينزية التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى بداية ظهور بوادر اقتصاد السوق الاجتماعي Social Market Economy من منطلق تدخل الدول عن طريق الإنفاق العام والاستثمار وإعادة التوظيف والعمالة.

وبالتالي يمكن القول أن اقتصاد السوق بصفة عامة عبارة عن تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب وهي حلقة مشتركة بين الرأسمالية والاشتراكية (سليمان، 2005، الصفحات 1-2).

أما بالنسبة لمفهوم **العدالة الاجتماعية:** فرغم اختلاف المدارس الفلسفية حول تعريف موحد لمفهوم العدالة الاجتماعية إلا أنها تتفق جميعها على فكرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كجوهر للعدالة الاجتماعية، وقد أثارت الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية منذ سنة 2011 والتي أدت إلى الإطاحة بالأنظمة السياسية التي سادت لفترة طويلة من الزمن، إلى إفراز عدّة نتائج مهمة بالنسبة للعدالة الاجتماعية على غرار:

- الترابط في موضوعات الخلل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الذي كان مفقودا سابقا كنتيجة لطبيعة العقد الاجتماعي السلطوي السائد قبل الإطاحة بتلك الأنظمة السياسية.

-العدالة الاجتماعية يجب أن تكون اشمل من مجرد توزيع للثروة.

-التركيز على العدالة الانتقالية وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وكذا التركيز على العلاقات السلطوية.

بحيث تواجه الدول العربية تحديات جمة في سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال:

- تحقيق ربط حقيقي بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية على ارض الواقع وبين الوثائق الدستورية والقوانين.

- بناء عامل الثقة و"رأس المال الاجتماعي" بين النخبة الجديدة التي أنتجتها الثورات والجماهير.

- إيجاد آليات تسوية بين الأطراف الداخلية المختلفة .

- تأثير الأوضاع الإقليمية والخارجية على تطور الأوضاع الداخلية.

- التركيز على السياسات التنموية بدل الريعية.

- تفكيك كيانات الفساد والمحسوبية وبناء شبكات امن متبادلة.

- دور المجتمع المدني وضرورة إشراكه في تحقيق العدالة الاجتماعية (مهى، 2014، الصفحات 26-27).

حيث أصبح موضوع العدالة الاجتماعية المصاحب للتغيير السياسي الاقتصادي مدار نقاش واسع بعد الحراك، غير انه لم يتبلور بعد لحد الساعة في صيغ واضحة تحدد كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية وهل أن ذلك يرتبط بتعديل النمط الاقتصادي القائم والسعي لتأسيس نمط بديل يتضمن حلا حقيقيا للمشكلات المجتمعية وبالتالي تحقيق المطالب الشعبية التي تعد المحرك الأساسي للحراك الشعبي.

وبالدمج بين المفهومين ينبثق لنا مفهوم **اقتصاد السوق الاجتماعي** فجوهر هذا المصطلح ليس جديدا بل يرجح كما أشرنا سابقا أنه قد ظهر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وخاصة ضمن النظرية الكينزية، والهدف هو التوفيق

والتوازن بين **الفعالية الاقتصادية-العدالة الاجتماعية**، ويرتكز على ثلاثة محاور:

- المنافسة ودحر الاحتكار.
- خلق نوع من التكافؤ في الفرص.
- تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن القيام بدورها.

فجوهر اقتصاد السوق الاجتماعي هو تدخل الدولة لتوجيه بعض الإنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتقليل الفروقات الطبقية وضمان الاستقرار الاجتماعي باعتباره الأساس المادي للانطلاقة الاقتصادية (سليمان، 2005، صفحة 3).

ومنه يمكن تعريف اقتصاد السوق الاجتماعي على انه: " تنظيم اقتصادي يركز على المنافسة الحرة والكفاءة والفعالية الاقتصادية وآلية السوق، ويهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وضمان الرعاية للمجتمع (يمامة، 2015-2016، صفحة 10).

فلا يركز على الجوانب الاقتصادية فحسب وإنما يهتم بالحرية والعدالة الاجتماعية، بمعنى حرية شخصية ضمن مسؤولية اجتماعية. حيث يقوم على " استمرارية العملية الاقتصادية بوصفها جوهريا عملية اجتماعية سليمة مخففة للتوترات الاجتماعية وموسعة للاستقرار المجتمعي ومحيدة للأزمات الاقتصادية الاجتماعية". (يمامة، 2015-2016، صفحة 14).

ويعرف أيضا على انه " محاولة بناء، تركيب طريق ثالث بين الليبيرالية والاشتراكية، والذي يتميز بإعادة تشكيل العلاقة بين المنافسة والتضامن، وبين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، كما يمكن أن يعرّف كفكرة لنظام سياسي يهدف إلى تأكيد تحقّقه من خلال ربط المبادرة الفردية الحرّة بالتقدّم الاجتماعي، ومن خلال أداء اقتصاد السوق العام وعلى قاعدة وأساس اقتصاد المنافسة" (التيناوي، 2014، صفحة 111).

وقد شهد العالم عدة نماذج ناجحة لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي على غرار، التجربة اليابانية، الألمانية، ونموذج الدول الاسكندنافية وخصوصا

السويد، النموذج الصيني والذي سُمي باقتصاد السوق الاشتراكي، وأخيرا التجربة الماليزية. وقد اعتبرت جميعها نماذج ناجحة.

2.2/ المباديء الناظمة لاقتصاد السوق الاجتماعي:

يتسم نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بمجموعة من الخصائص، أهمها المرونة والتي تعني إمكانية الرفع أو التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حسب مراحل تطور الدولة والضرورة والاحتياج، وكذا الانفتاح الذي يجعل هذا النظام يتميز بالكفاءة والتطور والابتكار نظرا لقدرته على التعامل مع المتغيرات والأحداث الداخلية والخارجية .

وقد قدم أوكن وولتر Eucken Wallter مجموعة من المباديء لاقتصاد السوق الاجتماعي، يمكن صياغتها بشكل موجز في المخطط الأتي:

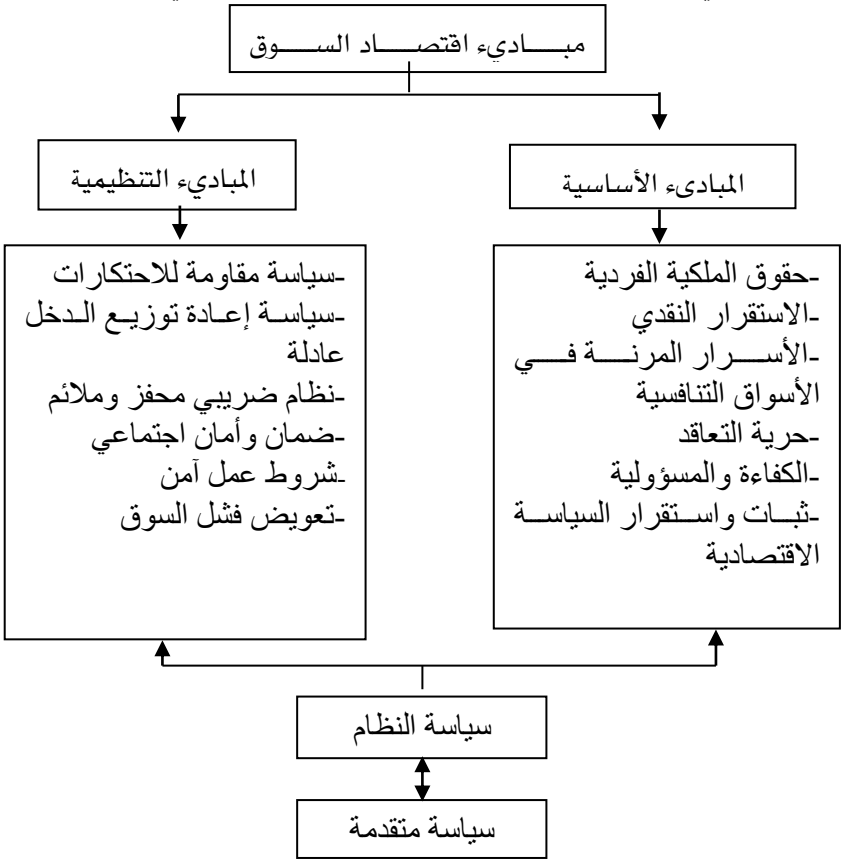

المخطط01: المباديء الأساسية والتنظيمية لاقتصاد السوق الاجتماعي (يمامة، 2015-2016، صفحة 14).

اقتصاديات الدول العربية بين الأولويات الاجتماعية والبديل الاقتصادي:

1.3/-الأولويات والسياسات الاجتماعية:

لطالما خيمّ التناقض على مستوى الحكومات العربية حين طرح قضايا السياسات الاجتماعية وعلاقتها بالاقتصاد؛ نظرا لطبيعة التطبيقات المشوهة لهذه العلاقة تاريخيا والمستندة إلى معالجة الموضوع المطروح ضمن خيارات أحادية ومستندة أيضا إلى وجود تناقض بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي. في حين أن أي خيار اقتصادي له محتواه وطبيعته الاجتماعية التي تعبر عن

مصالح محددة في المجتمع. ففي حال تم تحقيق الجانب الاجتماعي وتلبية حاجاته، فستفتح الأفاق للعملية الاقتصادية نفسها كي ترتقي إلى مستوى أعلى نوعيا مما كانت عليه. وفي حال لم يتحقق ذلك، فإن العملية الاقتصادية ستدور في حلقة مفرغة باتجاه التباطؤ التدرجي وانخفاض نسب النمو وتحولها إلى نسب سلبية .

حيث الملاحظ أن جلّ الدول العربية قد سلكت الطرق الأدنى للتنمية والمبنية على نمو قصير الأجل وأجور منخفضة وعدم تنافسية وصناعات تعتمد على الموارد فقط، في حين ينبغي لها سلوك الطريق الأعلى للتنمية من خلال بناء قدرات جديدة وصياغة سياسات اجتماعية تكفل التوزيع العادل بين فئات المجتمع المختلفة، والاقتصاد التنافسي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية والإصلاح المؤسسي، وهذا لا يتم إلا رفقة حزمة من الإصلاحات البنيوية للسياسات (تشريعيا وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية..) بالإضافة إلى ضرورة تعزيز البنية التحتية المادية وتفادي الديون المرهقة لكاهل الدولة.

فالسياسات الاجتماعية والتي يقصد بها، "الطريق الذي تنتهجه الحكومات لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن الانعكاسات السلبية للتغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية في المجتمع، وذلك بهدف إحداث التوازن بين مسارات العمل المختلفة من خلال بناء سياسة اجتماعية تحتوي آليات التنفيذ للمواجهة بطريقة فعالة للمشكلات الاجتماعية الأكثر أهمية والمؤثرة على تحقيق التنمية المستهدفة" (خليل، 2010، صفحة 20).

كما يمكن تعريفها على أنها، أي "السياسات الاجتماعية" تمثل مجموعة الخطط والبرامج التي تضعها الجهات المختصة لتحديد الحاجات الاجتماعية التي تأخذ بالحسبان موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية ..من اجل تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة (معروف، 2019) .

غير أن واقع اقتصاديات الأنظمة العربية يشير إلى أنها تعاني مجموعة من الاختلالات الهيكلية، وأن استمرار بعضها قد يبدو طبيعيا تحت أي إدارة اقتصادية، لكن الأشد خطرا هو تنامي الأزمة على كافة المؤشرات لاسيما الاجتماعية منها، رغم حجم المساعدات والمعونات والقروض التي تحصل عليها

والتي تعتبر غير كافية للبدء في أي إصلاحات اقتصادية حقيقية .هذا الأمر كما قلنا لا ينعكس فقط على تحسن المؤشرات الاقتصادية للدولة ولكنه ينعكس كذلك على مستوى معيشة المواطن البسيط والخدمات الحكومية المقدمة .

ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب على غرار غياب الرؤية الاقتصادية التي تحدد التوجه المستقبلي للدولة، على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فغياب الرؤية يكون من الصعب تحديد مجالات الأنشطة الأكثر أولوية ومدى الترابط فيما بينها ومن الصعب كذلك تبني أية ممارسات تسهم في ديمومة التجربة السياسية وألقها الاقتصادي . وكذا تداعيات المأزق الكبير لجهود الحد من الفساد وحصرها في حالات فردية محدودة والتشهير بها، في حين يجب التركيز على برامج مكافحة الفساد والربط بينها وبين حزمة الإصلاحات اللازمة لتحسين الأداء التنموي (احمد، 2016، الصفحات 7-9).

2.3/-النمو الاقتصادي المتماثل مع اقتصاد السوق:

كنا قد اشرنا سابقا إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على فكرة التفاعل بين الأسواق وحركتها والدولة وتوجهاتها، لذا يجب أن تسعى الدولة متمثلة بالحكومة بالتدخل لإعادة التوازن سواء من خلال القوانين والأنظمة أو من خلال قدرتها الإنتاجية والتسويقية .

حيث يجب الاعتراف هنا برؤية متوازنة لدور الدولة والأسواق واعتبارهما شريكين يجب أن يتعاونا لتحقيق مصلحتها، وطبيعة هذه الشراكة تتوقف على أهداف ومستوى تطور النظام السياسي الاقتصادي .

هذا وبالإضافة إلى العديد من التساؤلات المهمة التي تحتاج الأنظمة السياسية العربية أن تتفق حولها، فهي بحاجة لتعريف النمو الاقتصادي العادل، تحديد مرتكزاته، وإنشاء آلية لقياس درجة تحقيق العدالة الاجتماعية في العالم العربي بشكل دقيق، بمعنى أدق؛ قياس درجة مطابقة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعدالة الاجتماعية. كما يجب أن يهتم المتخصصون بكيفية إدماج فكرة العدالة الاجتماعية بشكل فعال في السياسات العامة

وتطبيقها بشكل عملي، وكيف يمكن الضغط والمتابعة لتطبيق ما نصّت عليه الدساتير من مبادئ على الأرض بشكل عملي.

وفقا لذلك لابد من تغيير السياسات الاقتصادية لتكون فاعلة ومحققة للعدالة، ومن هنا فلا ينفع اعتماد اقتصاد السوق دون ضوابط ودون موجهات اجتماعية ولا ينفع أن تكون الدولة مجرّد حارس للنشاط الاقتصادي دون تدخل منها لخلق توازن ودعم فئات اجتماعية لا تلقى اهتماما يحقق التنمية ويعزز من فرص النمو الاقتصادي وتفعيل رأسمال الوطني وفي نفس الوقت يحقق العدالة الاجتماعية. ونعني بها ضرورة اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي كمنظور اقتصادي جديد يحقق توافق بين المسارين الاقتصادي الربحي والاجتماعي السياسي في آن واحد، ويهتم هذا المنظور الاقتصادي بالموارد البشرية وباستدامة تدريبها واستدامة النمو الاقتصادي وبحماية البيئة وحق الأجيال القادمة (الصلاحي، 2014، صفحة 112).

فحريّ بنا القول أن السياسات العامة ليست منفصلة عن السياسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية حيث أن طبيعة السياسات العامة ودورة السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة نفسها؛ فمعلوم أن السياسات العامة تنقسم لأربعة أنواع أساسية: سياسات تنظيميةRegulatory Policies ، سياسات تنموية Policies Developmental، سياسات توزيعية Distributive Policies، سياسات إعادة التوزيع Redistribitive Policies، فلا تبنى إحداها دون باقي الأنواع، وغلبة نوع منها على الأنواع الأخرى يؤدي إلى خلل في السياسات العامة كحُزمة، وهو ما ينعكس سلبا على السياسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، فبدون سياسات تنموية سيكون من الصعب تطبيق سياسات مرتبطة بالعدالة الاجتماعية بشكل كاف، وبدون سياسات توزيع لن نتمكن من إيصال اثر هذه السياسات إلى عموم المواطنين، وبدون إعادة توزيع فلن تصل السياسات للفئات غير المستفيدة بشكل مباشر من هذه السياسات وستظل قاصرة على فئات بعينها، وبدون سياسات تنظيمية لن نتمكن من ضمان وضبط واستمرارية هذه السياسات (الشرقاوي، 2018، صفحة 170).

نعني هنا بشكل عام أيضا ضرورة اقتران إقامة الديمقراطية ونموها وترسخها بضرورة قوية لتوفير مجموعة من الخصائص المتداخلة في المجتمع، على غرار: مستوى عال نسبيا من الدخل والثروة للفرد الواحد، تنوع كبير في الوظائف، مستوى ثقافي على نطاق واسع، نسبة تعليم مرتفعة، نظام اقتصادي تدير عملية الإنتاج فيه مؤسسات تمتلك استقلالية ذاتية نسبية وتتجه قراراتها على نحو قوي باتجاه الأسواق الوطنية والدولية .مع ضرورة التأكيد على، أن اقتصاد السوق والرأسمالية قد أدت في النهاية إلى وضع من عدم المساواة في الموارد السياسية التي يستطيع المواطنون الوصول إليها، حيث أن اقتصاد السوق الرأسمالي لا يُحتمل أن يتساوى فيه المواطنون سياسيا إذا كانوا غير متساويين اقتصاديا، مما ينتج توترا بين الديمقراطية واقتصاد السوق، غير أنه يوجد بديل عملي لرأسمالية السوق، بحيث يكون أقل ضررا بالمساواة السياسية. مع مراعاة أنه بالرغم من الإقرار باقتصاد السوق كأُفقٍ لا يمكن تجاوزه، فإنه لا يلزم عنه مع ذلك التخلي عن أي تطور أساسي للمجتمع .

فلاشك أن الديمقراطية تمثل العقلانية السياسية، إنها التدبير العقلاني للمجتمع، خاصة عندما ترتبط بدولة تزعم حماية حقوق الموطنين في الحدود التي يسمح بها القانون (العبيوي، 2015، صفحة 362) تتحول على إثرها الدولة الديمقراطية إلى نظام سياسي يسعى إلى رعاية مصالح الأفراد، عبر تقييد سلطتها بشكل يحول دون تعسف هذه الأخيرة. هكذا يبدو جليا أن الديمقراطية تروم تحقيق التكامل بين متطلبات الفرد ومستلزمات الدولة . هنا يبرز الطابع الاشكالي المفارق لدولة ديمقراطية تتأرجح بين دولة الرعاية ودولة الحد الأدنى بهدف تفعيل الاستقرار السياسي والاجتماعي في إطار ما يسمى بدولة الحق والقانون (العبيوي، 2015، صفحة 363).

من هنا يظهر اقتصاد السوق الاجتماعي كأكثر حل ملائمة لمعالجة واقع الأنظمة العربية، فلا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي وإعادة توزيع لمنافع التنمية؛ إلا بسند سياسي ودستوري ممنهج وفق منظور يحدد السياسات الاقتصادية بإشراف وتنظيم أجهزة الدولة المنحازة لغالبية الشعب وجعل التخفيف من الفقر والبطالة هدفا رئيسيا للحكومة والتزاما وطنيا وقانونيا

وأخلاقيا في إطار تعزيز التنمية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتدريب العمالة وتعزيز منافعها تحقيقا لمبدأ الإنصاف والمساواة.

وهذا النموذج الاقتصادي يجمع بين المسألة السياسية الديمقراطية والمسألة الاقتصادية من أجل تحقيق العدالة. بمعنى آخر لابد من تحصين الاختيارات الديمقراطية وتدعيمها بالإصلاحات المؤسساتية والدستورية الضرورية، بما يلزم من المقوّمات لإحقاق العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأفراد وتدعيم ركائز دولة الحق والقانون، وهذا يعني أن المسار الديمقراطي لا يستقيم إلا بإحقاق العدالة الاجتماعية، فالمسؤولية السياسية والأخلاقية للفاعل السياسي – الحكومة-الأحزاب-النظام بشكل عام-لابد وأن يُقرّ في أهدافه ويعتمد على إقامة العدالة الاجتماعية وتحقيقها بنصوص وتشريعات لازمة (جمال، 2014، صفحة 153).

نضيف إلى ذلك، أن الديمقراطية الاجتماعية تستوجب لزوما أن يكون فيها الاقتصاد متضامنا والتضامن الاجتماعي مُمأسسا، مع دعم الميزانيات الاجتماعية الحيوية كالتعليم والبحث العلمي والصحة والسكن...وتفعيل الحوكمة والإدارة الرشيدة..والتأكيد على أن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية يُعدّ مدخلا أساسيا للانصهار الفاعل في اقتصاد المعرفة وتطبيقاته العلمية والتكنولوجية بما يمكّن من رفع تحديات التنمية المستدامة في ظل اقتصاد معولم ضمن جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، باعتماد الديمقراطية التمثيلية والتشاركية (بوجلال، 2014-2015، صفحة 154) ومقاربة النوع الاجتماعي.

فالنمط التقليدي من الديمقراطية ليس كافيا بل نحتاج إلى تفكيك شبكات المصالح المسيطرة منذ ما قبل البدء في عملية الانتقال، وهو ما يتطلب ديمقراطية تفعيل دور المواطن والكيانات الممثلة للمصالح المختلفة عبر عملية تشاركية. كما تحتاج الدول العربية إلى خطط إنقاذ طويلة الأمد تتحقق من خلالها الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أي المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة التي طالما تغنت وأشادت بها دساتير الأنظمة العربية .

الخاتمة:

مما سبق نلاحظ أن اقتصاد السوق الاجتماعي يجمع بين المسألة السياسية الديمقراطية والمسألة الاقتصادية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية، بمعنى آخر تحصين الاختيارات الديمقراطية وتدعيمها بالإصلاحات المؤسساتية والدستورية الضرورية، بما يلزم من المقومات لإحقاق العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأفراد، وتدعيم ركائز دولة الحق والقانون. فلا يمكن تحقيق نمو اقتصادي وإعادة توزيع منافع التنمية إلا بسند سياسي ودستوري ممُنهج وفق منظور يحدد السياسات الاقتصادية بإشراف وتنظيم أجهزة الدولة .

وبناءاً على ذلك فإن مهمة اقتصاد السوق الاجتماعي هي التنسيق على أساس اقتصاد السوق بين مبدأ الحرية والتوازن والعدالة الاجتماعية والربط بينها، أي شراكة ما بين كل من القطاع الخاص الذي يتميز بالمهنية والكفاءة في الإنتاج والعمل، وما بين الرقابة والإشراف والتنظيم في القطاع العام، من أجل ضمان عدم حدوث حالة من إخفاق أو فشل السوق في توفير السلع أو تحقيق التوازن والعدالة، وذلك عبر بوابة الدولة، شرط أن لا يكون تدخل الدولة مفرط أو دائم، بسبب بيروقراطية أجهزة الدولة واحتمال تسرب الفساد إلى مفاصلها وبالتالي يصيب القطاع الخاص بذات المرض، بمعنى أخر أن تدخل الدولة يكون وقت الحاجة والضرورة فقط.

قائمة المراجع:

احمد راتب علي التيناوي. (2014). اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دراسة النموذج السوري. دمشق: د ن ن.

اسماعيل عارف يمامة. (2015-2016). تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. كلية الاقتصاد، دمشق.

خالد العبيوي. (2015). مشكلات الديمقراطية. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

ذكر الله احمد. (2016). ازمة الاقتصاد المصري المؤشرات-الاسباب-الحلول. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات الساسية والاستراتيجية.

سليمان, ح .(2005) .اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق .دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

شيماء الشرقاوي. (2018). العدالة الاجتماعية..مفاهيم وتطبيقات"دليل تدريبي" نتاج ورش التدريب من 2014 الى 2017. بيروت: منتدى البدائل العربي للدراسات.

عمر بوجلال. (2014-2015). الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات الساسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل . جامعة الجزائر 03 .

فؤاد الصلاحي. (2014). ثورات الربيع العربي ومطلب العدالة الاجتماعية. تأليف وائل جمال وآخرون، العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية (صفحة 112). القاهرة: منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات.

منى عطية خزام خليل. (2010). العولمة والسياسة الاجتماعية. القاهرة: دار الشروق.

هشام معروف. (07 01, 2019). تاريخ الاسترداد 18 08, 2019، من موقع العلوم القانونية: shorturl.at/eFNRY

وائل جمال. (2014). العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية. القاهرة: منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات.

يحي مهى. (2014). العدالة الاجتماعية في زمن الثورات . تأليف وائل جمال وآخرون، العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات (الصفحات 26-27). القاهرة: منشورات منتدى البدائل العربي للدراسات.